

علم الاجتماع التربويّة (قراءة مقترحة)

أ.د. نور الدين زمام

مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة

جامعة محمد خيضر بسكرة

Résumé :

Le but de cet article est de présenter une optique sociologique, qui n'est pas vraiment reculé, d'une partie de la réalité sociale, il s'agit en l'occurrence de la sociologie de l'éducation.

Cette lecture est proposée par deux sociologues occidentaux, qui nous offrent une optique sociologique issue de la théorie de l'action sociale.

ملخص:

نسعى في هذه العجالة العلمية استعراض إحدى الفروع العلمية لعلم الاجتماع، من خلال تناول وجه آخر لمقارباته للواقع التربوي والتعليمي، في إطار المنظور السوسيولوجي للتربية.

والقراءة تقترح نظرية الفعل الاجتماعي كمقاربة قد تساعد على تبيان المنظور السوسيولوجي، وتقديم مساهماته في هذا الفرع العلمي.

تمهيد:

ارتأينا في هذا المقال أن نتناول أحد الفروع العلمية لعلم الاجتماع ألا وهو علم الاجتماع التربوي، وذلك من خلال ترجمة لعمل أكاديمي هام، أعدّه كل من عالم الاجتماع الكندي "جي روشيه" Guy Rocher وزميله "بيير بيلونجي" Pierre W. Bélanger⁽¹⁾، كمقدمة "حول عناصر علم اجتماع التربية"، والمقدمة لكتاب بعنوان "المدرسة والمجتمع في الكيبك".

والهدف من عملهما هو التعريف بأحد الإسهامات التي عرفت بمقاربة سوسيولوجية شائعة، وبينت كيفية معالجتها لقضايا علم اجتماع التربية⁽²⁾.

¹ - Pierre W. Bélanger et Guy Rocher (1970) "Introduction. Éléments d'une sociologie de l'éducation". Un texte publié dans Éducation et société au Québec. Éléments d'une sociologie de l'éducation, tome I, pp. 19-32. Textes choisis et présentés par Pierre W. Bélanger et Guy Rocher. Montréal: Éditions Hurtubise HMH ltée, 1975, nouvelle édition revue et augmentée, 218 pp.

² - وللمزيد من الفائدة أترنا، عدم التصرف الواسع في الترجمة، إلا من خلال الاختصار المطلوب، مع تبني نفس عناصر مقال هذين العالمين، وترجمة وفيه للكثير من المقاطع المترابطة.

أولاً- تحديد موضوع علم الاجتماع التربوية:

يلاحظ الكاتبان (روشييه و بيلونجي) أن موضوع (محتوى) علم اجتماع التربية غير محدود، فهو في تزايد مضطرد بفضل الدراسات الإمبريقية العديدة التي تتناول مختلف مظاهر النظام المدرسي وصيرورة التعليم.

ويعتبر تبني المنظور السوسيولوجي الواحد القاسم المشترك بين هذه الدراسات، وهو المنظور الذي يتناول النظام التعليمي والتعليم في إطار المجتمع.

ويلاحظ الباحثان أن الإشكال الإبيستيمولوجي الأول الذي ينبغي تجاوزه عند تدريس التربية لطلبة الاجتماع هو بذل أقصى جهد لتزويدهم بمنظور يتوافق مع تخصصهم السوسيولوجي، ويعصمهم من الانزلاق المعرفي إلى حقول أكاديمية أخرى نفسية وتاريخية وبيداغوجية، وحتى سياسية.

ويحاول الكاتبان حصر مجال سوسيولوجية التربية في ثلاث محاور أساسية وهي:

- 1- دراسة التفاعل بين المدرسة والمجتمع.
- 2- تحليل النظام المدرسي كنسق اجتماعي، أي بما يمثله من سمات للنظام الاجتماعي.
- 3- إستكشاف لمدرسة والقسم، بوصفهما يمثلان نسقا للتفاعل، يقع ضمن جماعة ضيقة تضم عددا من الفاعلين الاجتماعيين.

وفي اعتقادهما أن حصر مجال سوسيولوجية التربية في هذه المحاور الثلاثة يجعلها من صميم اختصاص السوسيولوجيا، هذا مع اعترافهما بانخراط هذه المحاور ضمن تخصصات أخرى، كان لها الفضل في إثرائها.

غير أن علم الاجتماع يبقى الفرع الوحيد القادر على تقديم إسهامات فريدة، وعصية على غيره من الفروع العلمية؛ ولذلك فهو مطالب ببلورة وتطوير وإثراء الحقل المفاهيمي والنظري الذي يدعم ويُرسى "المنظور السوسيولوجي"، بحيث يمنح هذا المجال سمات المنظور العلمي، ويعطيه الإطار النظري الذي يجعل الدراسات التربوية لا تتحول إلى مجرد بحوث إمبريقية مجزأة لا ترابط بينها، أو دراسات تفتقد إلى التسلسل المنطقي.

وانطلاقاً من هذا المعنى يحاول الكاتبان تقديم إطار مفاهيمي مشتق من النموذج النسقي لتحليل الفعل الاجتماعي⁽³⁾، ورغم أن جل علماء الاجتماع لا يقبلون بالقيمة الإرشادية لهذا النموذج، إلا أن الباحثين يعتقدان بأنه يسمح بتزويد علم اجتماع التربية برؤية منسقة ومنظمة وعلمية، وهم يعتبرانه (أي هذا الإطار النظري) النموذج السوسولوجي المعاصر الوحيد الأقدر على تقديم تحليل صارم ومنهجي للواقعة الاجتماعية.

ثانياً- علم اجتماع الفعل:

تهتم السوسولوجية أساساً بالفعل الإنساني، ويعتبر علماء الاجتماع عموماً، "الفعل الإنساني اجتماعياً بقدر ما يضع الفاعل (أو الفاعلون) في اعتباره جملة الموجهات التي تتكون من موضوعات ثقافية واجتماعية، وذلك ضمن شروط بيئية محددة".

وقد تتمثل هذه الموضوعات الاجتماعية في فاعلين آخرين، يتفاعل معهم الفاعل، أو قد تكون عبارة عن رموز، وقيم، ومعايير، أو تمثلات تنتمي إلى الفضاء الثقافي؛ وهذا الفضاء (الثقافي) هو الذي تغرف من نهله كل الأفعال الإنسانية. وكما يقول العالمان، فما دام التفاعل بين الفاعلين يستوجب بالضرورة وجود فضاء ثقافي ينعقد فيه الاتصال، فإن ذلك يؤكد على أن حضور الموضوعات الثقافية أكثر ضرورة للفعل الاجتماعي من وجود فاعلين آخرين، وذلك لأنه قد يحدث الفعل الاجتماعي دون حضور للفاعلين الآخرين، فحتى في عزله في جزيرته فإن "روبنسون كروزو" Robinson Crusoe تبنى سلوكيات اجتماعية توافقت فيها تصرفاته مع القواعد والقيم الاجتماعية التي يحملها.

وهكذا فإن الفعل الاجتماعي من هذه الجانب قد يحدث من فرد منعزل، كما قد يحدث بين الفردين، ويشير العالمان بالنسبة للمعنى الأول إلى أن أداء الطقوس الدينية يعتبر فعلاً اجتماعياً، كما هو الأمر بالنسبة للتحرك الجماهيري بمناسبة مباراة

³- هناك أطر نظرية كثيرة، تصلح كمقاربات سوسولوجية في مجال التربية، غير أن هذين الباحثين قدما نموذجاً من إطار نظري بعينه، وهو نظرية الفعل الاجتماعي.

فروسية أو عصيان، أو كما هو الشأن بالنسبة لقرار يحدث من فرد واحد في مكتب، ويتلخص الفعل الاجتماعي بالمعنى الذي يحدده علماء الاجتماع في:

(1) كل تصرف (سلوك) (2) يتطلب بذل طاقة إنسانية (3) ويستند إلى دافعية (4) ويعتمد في مرجعيته على فاعلين أو رموز اجتماعية.

وبناء على ذلك فإن التربية ذاتها من حيث تعريفها وطبيعتها تقترب من هذا المعنى، فهي تشير إلى التفاعل الذي يحدث بين عدد من الفاعلين بحيث يؤدي بعضهم دور المربي في حين يؤدي البعض الآخر دور متلقي التربية. وهذا التفاعل ينعقد أصلا من أجل تلقين فضاء (أو حقل) من الرموز، والصور، والقيم، وقواعد السلوك. وهي تفترض أشكالا متنوعة ومتعددة من الاتصال، وأحيانا من التقارب بين الفاعلين المعنيين. وبهذا يتضح لنا مدى اقتراب صيرورة التربية من المدلول السوسيولوجي للفعل الاجتماعي.

فضلا عن ذلك، يمكن إضافة سمة أساسية للفعل الاجتماعي، فمن خصائصه أنه مهيكّل structurée ومنظم ordonnée، حيث يخضع، في الغالب، لقواعد، ويحتذي بنماذج، ويلبي مطالب. ففي كل فعل اجتماعي (سواء صدر من فرد أو من جماعة) نكتشف نوعا من النظام (والانتظام) الذي يمكن تفسيره بكون أي فاعل يخضع بالضرورة أثناء أدائه للفعل لبعض القواعد، كما أنه يعترف ببعض النماذج. وبفضل ذلك ينعقد الاتصال بين الفاعلين ويتوقع كل واحد منهم من الآخر أو الآخرين ردودا وتصرفات بعينها في المواقف التي تحدث فيها الأفعال.

ثالثا- النموذج النسقي للفعل الاجتماعي:

إن هذا المفهوم العام للبنية Structure هو الذي يعتبر أساس النموذج النسقي، ويقوم هذا النموذج على أساس أن أي فعل اجتماعي يتضمن خصائص النسق، وعليه يمكن تحليله استنادا على هذه المسلمة، وهذا يعني أنه:

- 1- يجب أن نجد في كل فعل اجتماعي عناصر أو وحدات قابلة للتحديد.
- 2- هذه العناصر يعتمد بعضها على البعض الآخر.
- 3- أن أي تغيير في أحدها يجرّ إلى تغييرات في الوحدات الأخرى.

يعتبر نسق الفعل الاجتماعي أكثر تعقيدا مقارنة مع الأنساق الميكانيكية أو البيولوجية، لأن تفاعل العوامل والمتغيرات ذات الاعتماد المتبادل متعدد، وفي منتهى التنوع، سواء تعلق الأمر بسلوك الشخص أو بفعل جماعة أو المجتمع العام، فالفعل الاجتماعي هو دائما نتيجة عدد من القوى العديدة، لا نزال نعرف عنها إلا القليل.

ولكن ما هو أكثر تعقيدا في نسق الفعل مقارنة مع غيره من الأنساق هو تلك الذاتية التي يتصف بها الفاعلون عند تحقيق الأهداف، وهي الصفة التي لا نجدها في الأنساق الأخرى؛ فعالم الفيزياء لا يتساءل عن شعور الذرة أو ما هي أفكار الحجرة عند سقوطها؛ أما عالم الاجتماع لا يمكنه أن يغفل ردود الأفعال الذاتية للفاعلين الاجتماعيين؛ وهذا الثراء في علم الاجتماع هو الذي يزيد من صعوبة الدراسة في هذا المجال، كما يزيد في ذات الوقت من أهميتها.

وهذا ما يزيد من التحديات أمام علم الاجتماع؛ ويفرض عليه ضرورة بناء إطار مفاهيمي مناسب، يساعد على تحليل نسق معقد جدا، والأمر أعقد عند ما يتعلق الأمر بدراسة الفعل الاجتماعي.

ولا بد من القول بأنه يجب أن يسمح مثل هذا الإطار بفهم منطقي للواقع الحي، وأن يسمح أيضا بالإحاطة بكل ما هو منظم وفوضوي، وبكل ما هو ذاتي وموضوعي، وما هو فردي واجتماعي، وما هو مادي وما هو ثقافي.

وبالطبع ليس مؤكدا أن يحقق هذا النموذج النسقي كافة هذه المتطلبات، ولكن عدم وصول الأداة إلى الكمال لا يبرر عدم استخدامها.

وعلى أية حال، فإن النموذج النسقي الذي يقوم أساسا على الفعل الاجتماعي، كما يعرضه تالكوت بارسونز "Talcot Parsons"، باستطاعته توفير إطار مفاهيمي يمكن أن يترجم كل الأبعاد السوسولوجية للتربية.

وللعلم، فإن الفعل الاجتماعي أو الإنساني ينبثق عن أربعة أنساق:

النسق البيولوجي: الذي يوفر الطاقة الأساسية، والدوافع، والاحتياجات الفيزيولوجية، وكذا الغرائز التي تعطي الفاعل بوصفه فردا الدوافع الأولية.

نسق الشخصية: وهو يشمل مجمل الصفات، والاتجاهات، والاستعدادات، والدوافع، ومجموع التجارب السابقة، والمشاعر، التي تشكل النسق النفسي للفرد الفاعل.

النسق الاجتماعي: ويتألف من جميع علاقات التفاعل، وشبكة الاتصالات والروابط المؤسسة Institutionnalisés أو غير المؤسسة، والتي تربط فيما بين عددا كبيرا من الفاعلين.

نسق الثقافة: وهو يضم جملة القيم، وأنماط السلوك، والأيدولوجيات، والأساطير، والتصورات الجماعية، والسمات والرموز التي يتألف منها، ما يمكن أن يطلق عليه، الفضاء العقلي والعاطفي، الذي يستلهم منها الفعل الفردي والجماعي للأفراد والجماعات، والمجتمعات.

وتعتبر هذه الأنساق الأربعة أنساقا للفعل، لأننا نستطيع أن نحلل الفعل الإنساني انطلاقا من أي منها، كما يمكن الوقوف من خلالها على جميع عناصر النسق؛ فضلا عن ذلك فكل عنصر يحتوي على عدد هائل من عناصر نسق الفعل، ولذلك يمكن اعتبار **نسق التعليم** Système d'enseignement نسقا للفعل داخل النسق الاجتماعي.

مما يعني أن الفعل الإنساني عبارة عن "كلية" Totalité تقع في نفس الوقت داخل كل نسق؛ مما يستلزم عدم الخلط بين أنساق الفعل والنسق الملموس (الواقعي)، فنسق الشخصية مثلا ليس هو ذاته شخصية الفرد، كما أن النسق الاجتماعي ليس مجتمعا بعينه.

فنسق الفعل عبارة عن منهج للتحليل، وعن رؤية للواقع، وليس هو الواقع ذاته؛ ولذلك فإننا في علم الاجتماع نستعمل نموذج النسق الاجتماعي قصد دراسة جماعة من الأصدقاء أو مؤسسة ما (مدرسة أو جامعة أو مصنع) كما يمكن أن نتناول من خلاله مجموعات كبرى مثل المجتمع الكلي أو الحضارة.

مما يعني أن هذا النموذج الذي لا يختص بنسق الشخصية أو النسق الاجتماعي فحسب بل هو بمثابة نموذج تحليلي للفعل الاجتماعي، وهو أيضا النموذج الأكثر عمومية لكونه ينطبق على كل أنساق الفعل: البيولوجية أو الشخصية أو النسق الاجتماعي أو الثقافي.

ووفقا لهذا النموذج يمكن التمييز بين أربعة وظائف داخل أي نسق للفعل، يتعين الوفاء بها حتى يحافظ النسق على بقائه ويحقق التحول؛ وتعتبر هذه الوظائف بمثابة أبعاد لأنساق الفعل أو "ضرورات وظيفية" *Impératifs fonctionnels* سابقة على وجود أي نسق للفعل.

وتقابل هذه الوظائف أربع أنماط من الأبنية، التي تمثل استجابة مؤسساتية للضرورات الوظيفية ويمكن تعريف الوظيفة بأنها عبارة عن حاجة بسيطة لنسق ما، أي ضرورة يجب أن يحققها أي نسق من أجل البقاء والاستمرار وتحقيق الأداء. أما البنية فهي تنظيم للفعل *L'organisation de l'action*، الذي يشكل استجابة مؤسساتية لهذه الحاجة، ويعتبر هذين المفهومين (الوظيفة والبنية) مكملين وأساسيين لمفهوم أوسع هو مفهوم النسق.

ويتحدث الكاتبان بعد ذلك عن الاحتياجات الوظيفية الأربع لكل نسق من أنساق الفعل، وتتمثل هذه الوظائف في:

- **وظيفة التكيف** *Adaptation*: فكل نسق يعمل داخل الوسط الذي يقيم معه ارتباطات متعددة، قد تكون على شكل منتجات يقدمها النسق للوسط، كما أن النسق قد يستغل الطاقات أو الموارد المتوفرة في الوسط. ويحافظ نسق الفعل على علاقات مع أنساق أخرى تشكل وسطه أو بيئته، وبسبب هذه العلاقات تم منحه وظيفة التكيف، والتي هي ضرورية لاستمرار النسق.

وتتمثل هذه الوظيفة على المستوى المجتمع العام في النشاط الاقتصادي، فالإقتصاد هو النمط الرئيسي لتكيف النسق مع بيئته، فبفضل البنية الاقتصادية يضمن المجتمع بقاءه ضمن بيئة محددة.

- **وظيفة تحقيق الهدف** *Poursuite de buts*: فعلى خلاف النسق الميكانيكي أو الكيميائي فإن الإنسان والمجتمع يتبعون أهدافا محددة، قد هذه الأهداف تكون ظاهرة أو كامنة، كما قد تكون سلبية أو غيرها.. المهم فإن الفعل الاجتماعي يرسم أهدافا ينشدها، ولا يتحرك بدون ذلك، وعلى صعيد المجتمع العام فإن النظام السياسي هو الذي يحدد الأهداف، وقد وضع آليات عديدة لصناعة القرار، كما أنه يعمل على تعبئة الموارد وفق هذه القرارات.

- **وظيفة التكامل** *Intégration*: وهي ضرورية لكي تتحقق وحدة النسق، وانسجامه، وبالتالي يحافظ على استمراره. فحتى تستغل هذه الوحدات الاجتماعية (الأفراد والجماعات..) بشكل جماعي، وتشكل كلا واحدا في حالة الاستقرار والتغير، ويتحقق بينها قدر من الانسجام، لا بد أن ينعقد نوع من الضبط لتطویر التضامن، ومواجهة الانحرافات والقوى التي تعمل على زعزعة النظام. ويتكفل النظام القضائي ومختلف مؤسسات التضامن والضبط الاجتماعي وجمعيات المجتمع المدني بتحقيق هذه الوظيفة في المجتمعات الحديثة.

- **وظيفة إدارة التوتر** Gestion de tensions، ويطلق عليها بارسونز وظيفة المحافظة على الأنماط الثقافية، وهي تقوم بجمع الطاقة وتوزيعها من أجل الحفاظ النظام واستمراره، وديناميته؛ وتأخذ هذه الطاقة ضمن نسق الفعل شكل الحوافز، فوجود نسق الفعل مرهون باستجابة وحداته لبعض الحوافز التي تتم تحتاج إلى تنظيم ضمن قنوات، وإلى تغذية وصيانة.

بالطبع فإن هذه الوحدات (الفاعلين: بشكل فردي أو جماعي) تخضع لقواعد تنظم وتوجه الحوافز وتؤطرها، وتقوم مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع، مثل الأسرة والنظام المدرسي، والشركات، والحركات الاجتماعية، والأحزاب السياسية بهذه الوظيفة.

ويوضح الجدول الآتي هذا الطرح النظري من خلال جدول يبين المخطط:

مخطط النموذج النسقي للفعل الاجتماعي
الجدول رقم 1: الأنساق الأربع للفعل الاجتماعي

الشخصية	العضوي
النسق الاجتماعي	الثقافة

الجدول رقم 2: الأنساق الوظيفية الفرعية الأربع لكل نسق فعل

تحقيق الهدف	التكيف
التكامل	المحافظة على النمط

الجدول رقم 3: الأنساق البنائية الوظيفية الفرعية الأربع للنسق الاجتماعي

تحقيق الهدف	التكيف
السياسة	الاقتصاد
التكامل	المحافظة على النمط (إدارة التوترات)
التضامن والضبط الاجتماعي	التعبئة والتنشئة الاجتماعية

رابعا- مكانة التعليم ضمن النسق الاجتماعي:

يتضح لنا مما سبق أن التعليم والمدرسة يقع ضمن الإطار المفاهيمي لعلم الاجتماع، فهو في واقع الأمر نسق للفعل، وأيضا نسق فرعي داخل المجتمع العام.

ومما لا شك فيه، أن التعليم يؤدي وظيفة إدارة التوترات؛ كما يعتبر النظام المدرسي أحد البنى الأساسية التي تشغل وظيفة التنشئة الاجتماعية في المجتمع الحديث.

إن استعمال المخطط السابق الذكر بنوع من المرونة يمكن أن يجعلنا نحلل النسق التعليمي في اتجاهين: بوصفه نسقا للفعل يتوفر على استقلالية نسبية، وبوصفه نسقا فرعيا للمجتمع العام.

وهو يتوفر في حالته الأولى على عدد من الوحدات، مثل الفاعلين (المعلمون، والمتعلمون، والإدارة...) والهيكل الإدارية، والتسلسل الهرمي للسلطات، والبرامج التي تحدد محتويات السيرورة التعليمية.

وبناء على ذلك، نستطيع أن نتناول التعليم بوصفه نسقا مستقلا نسبيا، بل يمكن أن نذهب بعيدا بحيث نتناول الوحدات السالفة التي اعتبرت أنساق فعل مثل المدرسة والصف بوصفها أنساقا اجتماعية في غاية الاكتمال، بحيث يتم تقطيعها (تجزئتها) بغرض التحليل وفق مصطلحات النسق الاجتماعي للفعل.

وهناك أيضا مستوى آخر من التحليل أكثر جزئية Plus microsociologique يمكن أن نقف عليه، وهو ينتمي إلى علم النفس الاجتماعي، ويتحدد الفعل فيه بين عدد من الفاعلين مثل ما هو الأمر داخل الصف، فداخل العملية التعليمية يصبح اتجاه المعلم والتلاميذ والتفاعل بين المعلم والمتعلم يمثل عناصر نسق الفعل على الصعيد الميكرو-سوسيولوجي.

ونحن نلمس الحدود القائمة بين علم النفس وعلم الاجتماع، فشخصيات الأفراد تؤثر على النسق الاجتماعي للصف بشكل مباشر فوري، وبالمقابل يمكن تلمس تأثير النسق الفرعي على تطور شخصيات الأفراد.

فالتحليل الأولي للنسق التعليمي ينتقل من المستوى الماكرو-سوسيولوجي (نسق التعليم) إلى المستوى الميكرو-سوسيولوجي (الصف) على أن يصل إلى حدود علم النفس.

أما التوجه الثاني فيستقصي بشكل معاكس، فهو يضع نسق التعليم ضمن سياق أكثر امتدادا للمجتمع العام، والأنساق الفرعية الأخرى التي تدخل في تشكيله. مما يدفع الدارس للبحث عن الارتباطات القائمة بين التعليم أو المدرسة والوحدات

المكونة الأخرى: البناء الاقتصادي، والسياسي، والطبقات الاجتماعية، الإيديولوجية والقيم.

خامسا- نسق التعليم ووظائف النسق الاجتماعي:

كما سبقَت الإشارة فإن النسق المدرسي ينتمي إلى نسق فرعي يختص بإدارة التوترات، لكونه يخرط ضمن مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي يتطلبها أي مجتمع عام. فالمهمة الرئيسة للمدارس هي تنشئة المتعلمين وفق ما يتطلبه مجتمعهم، ولذلك تتعقد وفق هذا المنظور العلاقة بين الثقافة والتربية. ومن وجهة نظر تحليلية فإن إدارة التوتر تعد الجسر الرئيس الذي يربط الثقافة بالنسق الاجتماعي.

ومن أهداف الهامة للتنشئة الاجتماعية في كل مجتمع هو خلق لدى كل فرد الحافز الذي يتوافق مع قيم المجتمع ومعايير، واستدماج عناصر الثقافة داخل كل عضو من أعضاء المجتمع، بحيث تجعله فاعلا مندمجا داخل هذا المجتمع الخاص.

ولا يجب أن تؤدي التنشئة الاجتماعية بالضرورة إلى التماثل الاجتماعي، كما يشير بعض علماء الاجتماع، بل هي تسعى للحفاظ على عملية إنشاء قنوات لإدارة التوترات التي تضررها عمليات التحفيز التي يتطلبها كل نسق فعل، بهدف الاشتغال وبقصد التفعيل. وحينما نضع النسق المدرسي ضمن وظيفة إدارة التوترات أو التنشئة نستطيع بعد ذلك تحليل ارتباطاته بالأنساق الفرعية الأخرى.

وبوضح العالمان في مقالهما الافتتاحي كيف عولجت الأنساق الأخرى وفق هذا المخطط النظري التوجيهي، فقد تمت دراسة الاقتصاد في جزء من الكتاب، من خلال علاقة النسق المدرسي بالاقتصاد بوصفه نسقا فرعيا للتكيف، كما يبدو ذلك جليا في المجتمع المعاصر، حيث يلاحظ أن النسق المدرسي يُعدُّ اليد العاملة للدخول إلى عالم الشغل، ويعمل على نشر المعرفة بشكل مباشر وغير مباشر، ويساهم في نمو المعرفة والتقنيات.

وبالمقابل يُوظف النسق الاقتصادي أموالا معتبرة داخل النسق المدرسي، وعليه يمكن القول أن هناك علاقة متبادلة بين الاقتصاد والتربية، ومن خلالها يقبل

الاقتصاد بتضحية على المستوى القريب مقابل ما يحصل عليه من معارف وتقنيات من النسق المدرسي.

كما تم تحليل علاقة النسق المدرسي بالسياسة، فالمجتمع الغربي المعاصر قد وضع بين أيدي الدولة مراكز للقرار تؤثر على توجهات النسق المدرسي. وفيما يخص العلاقة مع نسق الثقافة، فإن النسق السياسي يجسد ما تضمه الثقافة من أيديولوجيات وقيم.

وقد أشار الباحثان إلى علاقة النسق المدرسي بالقوى التي تحقق الوظيفة التكاملية داخل المجتمع العام، ورغم شح الدراسات التي تناولت التشريع المدرسي في الكيبك، فهناك بحوث أخرى اهتمت بدراسة الضغوط التي تفرضها التراتبية الاجتماعية Stratification sociale والانتماء إلى الأقليات الإثنية، فالاندماج إلى الطبقة الاجتماعية أو الإثنية تعتبر عوامل مؤثرة على عمليات اندماج الأفراد في الحياة الاجتماعية.

وقد تعمل هذه المتغيرات (الطبقية والإثنية) على تحقيق التضامن وإيجاد قواسم مشتركة، وروابط اتصال وتقارب، كما أن الانتماء إلى هذه الجماعات قد يكون لها آثار عكسية؛ فقد يشكل عائقاً للمدرس.

خاتمة:

كما سبق الإشارة فإن الهدف من ترجمة هذا المقال و عرض رؤية غربية لأحد النظريات الشائعة في علم الاجتماع، ومعرفة مدى أهميتها كمقاربة سوسيولوجية في علم الاجتماع التربوية.

فهذه إذن قراءة خاصة لعلم الاجتماع التربوية، قد تجيب عن الكثير من التساؤلات النظرية والمنهجية، وقد تساعد الباحث والمدرس على وضع الظاهرة التربوية ضمن التحليل السوسيولوجي. وقد تسهم في تدعيم المقاربات السوسيولوجية لهذا الفرع الاجتماعي، وتمد الباحث في علم الاجتماع بالمفاهيم والمقولات التي تسمح له بدراسة الواقع التربوي ضمن قواعد المعرفية والعلمية.